

حوار

واكيم يتنحى عن «حركة الشعب»: شباب وتعد

رسائل إلى المحرر

ثانوية الجنان في طرابلس

ورد في «الأخبار» (2016/8/5) مقال للصحافي محمد ملص تناول مسألة استقالة عدد من المعلمات وتركهن العمل في ثانوية الجنان. وقد جرى تواصل بيننا وبين الكاتب قبل اعداد مقالته، إلا أننا فوجئنا بما نشر، لأنه في اقتباساته المتعددة تعدّ تظهير وجهه نظر وتغيب أخرى واختلاق وقائع بمسمى «مصادر مقربة». لذلك نوضح ما يأتي:

1- إن ما تمر به ثانوية الجنان هو أزمة مالية عادية جراء عدم التوازن بين ميزان المدفوعات والمقبوضات، الأمر الذي رتب عجزاً مالياً متراكماً أوجب إعادة هيكلة المؤسسة بما يتناسب مع مداخلها مما اضطرنا لقبول استقالة عدد من المعلمات.

2- إن ادارة الثانوية سبق لها واتفقت مع العاملين لديها على اقتطاع نسبة ضئيلة من رواتبهم يجري تسديدها لاحقاً، لمواجهة العجز المالي. وقد استمر سريان هذا الاتفاق حتى العام الدراسي الحالي الذي شارف على نهايته. إلا أن بعض المعلمات، وبإيعاز من جهات سياسية تظن أن ارث الداعية فتحي يكن والمربية منى يكن قابل للبيع، رفضن الاستمرار في السير بهذا الاتفاق، فتم تخبيرهن بين البقاء أو الاستقالة، فأخذن بملء ارادتهن الاستقالة وتمت تصفية حقوق معظمهن.

3- إن ادارة ثانوية الجنان اتخذت كل الإجراءات القانونية الكفيلة بحفظ حقوق العاملين لديها، ولسنا بوارد تفصيلها لأن الظهور الاستعراضي ليس من سلوكياتنا، وقريئة جديفة تلك الإجراءات استقالة ما يقارب 5% من الجهاز التعليمي واستمرار الباقين.

4- إن مؤسساتنا لم تتلق الدعم من أي جهة سياسية وتربوية منذ تأسيسها، وشهد على ذلك الأقربون والابعدون. وإنما اذ نتمن غالباً علاقاتنا بالأخوة في الجماعة الاسلامية ونكن لهم المودة والاحترام، إلا أننا نرى ونرصد ان جهودهم منصبه على اتخاذ ما يمكن اتخاذه في مؤسساتهم التربوية والصحية التي تعاني أكثر بكثير مما نعاني منه.

5- إن جامعة الجنان تابعة لجمعية الجنان وليست جزءاً من تركة الراحلة منى يكن، ولم يسبق ان تم اقتطاع اية اموال من مداخيل الثانوية لانفاؤها على مشروع إعمار الجامعة الذي جرى تمويله بعقود وتبرعات معروفة المصدر.

6- إن ادارة الثانوية اعادت النظر بقرارات الصرف، التي لا نعتبرها تعسفية، بعد مبادرة المضربين التي فك اضرابهن والعودة الى التدريس.

7- وأخيراً فإننا نؤكد على التزامنا بتسديد الحقوق لأصحابها وفق آلية تحكمها الامكانيات المتاحة لنا، ولم نتنكر يوماً لحق؛ فالحق قبلتنا، لكن في المقابل سيكون لنا موقف واضح وقريب ليس من اصحاب الحق بل من المحرضين لغايات باتت معروفة.

بالوكالة عن ثانوية الجنان
المحامي رشيد كركر

يوم الأحد المقبل. يتخله نجاح واكيم عن لقبه «رئيس حركة الشعب». في المؤتمر العام للحركة. من المنتظر انتخاب رئيس وقيادة جديدة. تغيير قاده واكيم. مقدماً الكوادر الشبابية إلى الصفوف الامامية. شعاره «كرامة شعب كرامة وطن»

آمال خليل

الحماسة الطافحة في مقر حركة الشعب في بئر حسن، توجي كان الرفاق يؤسسون حركة جديدة. الشبان والشابات المتحلقون حول طاولة الاجتماعات ليسوا حديثي العهد في الحركة. لكن نهج التغيير المعتمد منذ عام، حملهم إلى الصفوف الامامية وحملهم مسؤولية اتخاذ القرار. قيادتها التأسيسية قررت تسليمهم الشعلة. الناصرية والمواقف من الأحداث المستجدة، ثابتة. العبرة في انتهاج أساليب نضال جديدة لتغيير النظام الفاسد والطائفي.

في إحدى الغرف الصغيرة، علقت صورة قديمة لمؤسس الحركة نجاح

واكيم. بعد انتهاء المؤتمر العام الأحد المقبل حين ينتخب الرفاق خلفاً له، قد يستخدم «أبو جمال» تلك الغرفة للقراءة أو الراحة فيما تعقد القيادة الجديدة اجتماعاً. ابن السبعين عاماً، اختار في عام 2008 التنحي وتسليم قيادة شابة. لكن الظروف لم تسعفه. هو الوحيد المتفرغ للحركة لأنه يعتمد في معيشتة على معاشه النقاعدي كنائب سابق. لم يجد من يتفرغ أو من يمتلك القدرة الكافية.

في آخر أيامه في مكتب رئيس الحركة، يجلس واكيم مرتاحاً على الأريكة. عدد السجائر التي يدخنها في ساعة واحدة قلّ كثيراً. بهزاً ممن ينتقدون تخليه عن كرسيه في زمن تحتاج فيه الحركات التقدمية للملمة الصفوف. يترقب يوم الأحد كما يترقب صدور

كتاب جديد له. حركة الشعب: قيادة شابة واعدة، عمله الجديد. كتابه «الأبدي السود» الذي طبعت منه 18 طبعة وباع أكثر من 51 ألف نسخة فضح الفساد، لكنه لم يحقق التغيير. بثق بأن استلام الشباب والشابات لمقالييد حركة الشعب لن يضيعها، إنما سينتج حراكاً شعبياً متواصلاً ومتكاملاً. يقدم نموذج مجموعة «بدنا نحاسب» المؤلفة من حزبين منهم عناصر في الحركة ومستقلون. يفاخر كيف دقت إسفيناً في فساد القضاء والنظام. يفاخر أكثر لأن أبناءه من أبرز الفاعلين فيها ك«بدنا نحاسب» وليس كحركة الشعب. «هذه الحركة، ليس ضرورياً أن تلغي الأحزاب. ليس المهم أن نتحرك باسمنا، المهم هو الفعل نفسه». لا

الشباب يملكون وسائل عمل حديثة لا املاكها ولديهم جرات للتغيير (هيثم الموسوي)



تقرير

البطيريركية المارونية - لاسا: قصة إبريق الزيت

ليا القرني

قصة إبريق الزيت، هي قصة الخلافات بين أبناء لاسا والبطيريركية المارونية. مشكلة عقارية تهدد وجود عدد من الناس وأملاكهم. تحولت إلى صراع طائفي عنوان الخبر في وسائل الإعلام أصبح «لاسا تعتدي على أملاك البطيريركية المارونية»، ولولا بعض من «العيب والحياء»، لكانت استبدلت لاسا ب«الشيعه». وسائل الإعلام هذه والأطراف المعنيون الذين ساهموا في تظهير الموضوع وكأنه «فتح شيعي» لأملاك «المسيحيين»، أسدلوا ستائر ذكراهم على النزاع الدموي الذي يعود إلى عام 1914 بين الكنيسة المارونية وأهالي ميفوق (في قضاء جبيل والتي ينتمي أبناؤها إلى الطائفة المسيحية). منذ سنتين، لجأ الأهالي إلى القضاء الذي وقف في صف الكنيسة. من أصل 12 مليون متر مربع، استعاد «الميفوقيون»، نظرياً، مليوني متر مربع فقط من دون أن

عاد الخلاف حين حاول المستاح العقاري وضع «شقات» على عقار لابرشية جونية

يُطبق الاتفاق. الأمر نفسه، وإن تبدلت تفاصيله، يتكرر في لاسا. المشكلة في لاسا ليست أنية، بل تعود إلى عام 1939، تاريخ آخر عملية مسح قانونية حصلت في البلدة البطيريركية المارونية تقول إنها تملك صكوك ملكية رسمية ووثائق تاريخية تعود إلى عهد العثمانيين تؤكد ملكيتها للعقارات. في حين أن أهالي لاسا يرون أن مسح عام 1939 تمّ في زمن كان «المسيحيون»

يملكون فيه نفوذاً، الأمر الذي أدّى إلى أن تؤول الأملاك إلى الكنيسة. وهم يؤكدون أن خريطة المساحة لا تضم توقيع أصحاب العقارات، «وكانه لا وجود لأحد منا»، كما يقول الشيخ محمد عيتاوي.

الفصل الجديد من القصة حصلت أحداثه منذ قرابة أسبوع. الرواية التي انتشرت تقول إن عيتاوي وعدد من أبناء البلدة اعتدوا على المشاح العقاري فادي عقيقي عندما كان يضع «شقات» (علامات على عقار ممسوح) على العقار 399، الذي تعود ملكيته إلى أبرشية جونية المارونية.

يعترضون عليه، وقد قبل اعتراضهم من القاضي العقاري». ما حصل منذ أسبوع، أن عقيقي والكاهن جورج عطالله قالوا لنا إنهما يضعان الشقات قبل تشييد مبنى. ذكرناهما بالاعتراض، وبأن الملف على طريق الحل (نتيجة اتصالات سابقة بين الكاردينال بشارة الراعي ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عبد الأمير قبلان). يقول عيتاوي إن عطالله وافق على كلامه «وعزمني عا فنجان قهوة، بس ما كان وقتنا بيسمح». من أصرّ على إجراء أعمال المساحة هو عقيقي، استناداً إلى الزعم أنني هددت ومنعتهم بقوة السلاح.

لا يبدو محامي الوقف الماروني أندريه باسيل مُقتنعاً بهذا الكلام، «كانوا أكثر من ثلاثين شاباً». بالنسبة إليه «هناك قانون لا يُطبّق نحن لا نأخذ الأمور إلى منحنى طائفي. ولكن هو تعدّ على ملك العقار 399 ممسوح، وما يخلو لنا